الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4186 | الخميس | 24 جمادى الآخرة 1443 هـ | 27 يناير 2022 م | السنة الرابعة عشرة

مجلس الإدارة أوصى بتوزيع 30 فلساً نقدياً للسهم و 5 % منحة

«الوطني» يحقق أرباحاً صافية بـ 362.2 مليون دينار للسنة المالية 2021

الساير: أداؤنا برهن قدرتنا على تخطي بيئة تشغيل مضطربة دون التأثير على زخم استثماراتنا الإستراتيجية

سنواصل دعم ومساندة التوجه العالمي بالانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون والتخفيف من مخاطر تغير المناخ

أعلن بنك الكويت الوطني عن نتائجه المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. حيث حققت المجموعة صافي أرباح بلغ 362.2 مليون دينار كويتي (1.2 مليار دولار أميركي) في العام 2021، مقابل 246.3 مليون دينار كويتي (814.4 مليون دولار أميركي) في العام 2020، بنمو بلغت نسبته 47.1 % على أساس سنوي.

ونمت الموجودات الإجمالية كما في نهاية ديسمبر من العام 2021 بواقع 11.9 % على أساس سنوي، لتبلغ 33.3 مليار دينار كويتي (109.9 مليار دولار أميركي). فيما ارتفعت ودائع العملاء بواقع 6.9 % على أساس سنوي لتصل إلى 18.3 مليار دينار كويتي (60.4 مليار دولار أميركي)، كما بلغت القروض والتسليفات الإجمالية 19.7 مليار دينار كويتي (65.2 مليار دولار أمريكي) بنهاية ديسمبر من العام 2021، مرتفعة بنسبة 12.7 % عن مستويات العام السابق في حين بلغ إجمالي حقوق المساهمين 3.3 مليار دينار كويتي (11.0 مليار دولار أمريكي) بنهاية العام 2021..

أما على صعيد التوزيعات، فقد قرر مجلس الإدارة التوصية بتوزيع 30 فلس للسهم كأرباح نقدية للمساهمين وتمثل بذلك إجمالي قيمة التوزيعات النقدية 59.6 % من صافي الأرباح.

الصقر: نمتلك قاعدة رأس مال صلبة تدعم مواصلة النمو والحفاظ على توزيعات الأرباح لمساهمينا

كما أوصي مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة بنسبة 5 %. وتخضع تلك التوزيعات المقترحة لموافقة الجمعية العمومية العادية المقرر انعقادها في مارس 2022.

وقد بلغت ربحية السهم 47 فلس للسهم الواحد بنهاية العام مقابل 31 فلس بنهاية العام 2020.

وفي سياق تعليقه على النتائج المالية السنوية للبنك، قال رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ناصر مساعد الساير :" حقق بنك الكويت الوطني نتائج مالية قوية في عام 2021 وذلك على الرغم من استمرار التحديات التي تفرضها جائحة كورونا على البيئة التشغيلية والاقتصاد العالمي".

وأكد الساير على أن الوطني أظهر في عام 2021 قوة نموذج أعماله المتنوع والذي ساهم في تحقيق أفضل العوائد لمساهميه وبرهن على قدرته الفريدة في تخطي بيئة تشغيل مضطربة دون التأثير على زخم استثماراته في كوادره البشرية وأجندته الرقمية لتأمين النمو المستقبلي للبنك.

وأشار إلى أن البنك يتمتع بميزانية عمومية قوية ويمتلك قاعدة رأسمال متينة ومستقرة وهو ما يدعم تلبية احتياجات عملائه المتنامية، مشيراً إلى أن الوطني واصل خلال 2021 ضخ استثمارات هامة واستراتيجية في التكنولوجيا لدعم الآفاق المستقبلية للبنك ووضعه في مكانة تسمح له بالنمو والازدهار لعقود.

وأضاف أنه ورغم استمرار حالة عدم اليقين والآثار المستمرة للوباء حافظ البنك على توزيعات سنوية قوية وذلك تماشياً مع التزامه بتحقيق قيمة مضافة وطويلة الأجل لمساهميه.

وأبدى الساير تفاؤلاً حيال التوقعات المستقبلية للبيئة التشغيلية في الكويت خلال 2022، وذلك في ظل ما تتمتع به الكويت من معدلات تطعيم عالية تمكنها من تخطي المتحورات وهو ما من شأنه أن يعطي مزيداً من الثقة لبيئة الأعمال، ويمنح زخماً إضافياً للتعافي الاقتصادي هذا إلى جانب الدعم الذي يوفره ارتفاع أسعار النفط لميزانية الكويت.

وقال الساير:" فخورون بالتقدم الذي أحرزناه في تطبيق أعلى معايير الحوكمة وجعل الاستدامة جزءًا لا يتجزأ من ثقافتنا المؤسسية وإضافة إلى ذلك سنواصل التزامنا بتحقيق نمو مسؤول ومستدام ومشاركة نجاحاتنا مع المجتمعات المتواجدين فيها".

وشدد الساير على أن الوطني سيواصل دوره المسؤول تجاه دعم ومساند التوجه العالمي بالانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون والتخفيف من مخاطر تغير المناخ، مشيراً إلى أن البنك وضع أهدافاً محددة للأعمال المستدامة كما سنحرص أن يكون لحماية المناخ دورا في نموذج أعماله المستقبلي.

وأشار إلى أن أولويات البنك ستواصل الحفاظ على صحة وسلامة موظفيه وعملائه وضمان تقديم الخدمات المصرفية بجودة وكفاءة عالية، مؤكداً على التزام البنك بمواصلة العمل على المساهمة في تعاف قوي وشامل للاقتصاد الكويتي.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر:" سجلنا خلال العام أرباحاً قوية وتجاوزنا أهدافنا متوسطة الأجل في السنة المالية 2021 وذلك رغم استمرار حالة عدم اليقين وظهور السلالات المتحورة ".

وأضاف الصقر أن البيئة التشغيلية في الكويت خلال العام الماضي أظهرت مزيداً من إشارات التعافي وذلك بفضل زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتحسن وتيرة النشاط التجاري وكذلك العودة التدريجية لمستويات الانفاق والترسية التي تشهدها أنشطة المشاريع والتي بلغت ترسياتها ما يقارب 1.5 مليار دينار في 2021.

وقال الصقر: "حققنا في 2021 نتائج قوية واستعدنا زخم النمو عبر كافة قطاعات أعمالنا وشهدنا نمواً جيداً في الودائع ومحفظة القروض، مما دعم الحفاظ على الهوامش مستقرة وذلك على الرغم من استمرار انخفاض مستويات أسعار الفائدة.

عصام الصقر

ناصر الساير

مستمرون في 2022 بالتركيز على تصميم منتجات مبتكرة لعملائنا وجعل بنيتنا التحتية أكثر تطوراً وابتكاراً

وأوضح أن النمو في أرباح البنك يعود إلى الانتعاش في الإيرادات التشغيلية التي وصلت إلى 906.3 مليون دينار وبنمو 7.6 %، بالإضافة إلى تحسن مستويات تكلفة المخاطر وذلك بفضل النهج المتحفظ الذي اتخذه البنك منذ بداية الجائحة.

وأكد الرئيس التنفيذي للمجموعة على أن البنك سجل أداءا قويا في المجالات الاستراتيجية بما في ذلك إدارة الثروات والخدمات المصرفية الإسلامية كما عزز أيضا عمليات الإقراض في قطاعي الأفراد والشركات واستمرت إيرادات الرسوم والعمولات في النمو مستفيدة من الأسواق والعلاقات القوية التي رسخها البنك مع عملائه على مدار سنوات عديدة.

وأشار الصقر إلى أن البنك أحرز مزيدًا من التقدم في خططه وأجندته الاستراتيجية نحو التحول الرقمي كما حقق تقدمًا في مشاريعه التكنولوجية بإطلاق بنك "وياي" الذي يقدم باقة متكاملة من المنتجات والخدمات المتطورة لتلبية متطلبات شريحة الشباب.

وأشار إلى أن البنك وخلال العام الماضي أضاف إلى سجله الحافل المزيد والمزيد من الجوائز المرموقة التي توجت انجازاته في تقديم أفضل المنتجات والخدمات لعملائه موضحاً أن البنك في 2021 عزز مستويات رأس المال من خلال إصدار سندات شهدت اقبالاً كبيراً يعكس ثقة المستثمرين العالميين.وأكد الصقر على أنه في عام 2022 سيواصل البنك التركيز على تصميم منتجات مبتكرة لعملائه وتوسيع عروضه الرقمية باستمرار كما سيعمل على جعل بنيته التحتية أكثر تطوراً وابتكاراً لإثراء تجربة عملائه، بالإضافة إلى الاستثمار وبقوة في موظفيه وزيادة بصمتة في أسواقه الدولية.

وشدد الصقر على أن ملف الاستدامة الذي يعد من أهم أولويات البنك الذي يعمل جاهداً لكي يرسخ ريادته في مجال الخدمات المصرفية المستدامة، مشيراً إلى أن البنك سيعلن عن مبادرات لقياس آثار الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية بشكل أفضل، مع التركيز على الأولويات القصوى والمتمثلة في تقييم الأثر البيئي المباشر وغير المباشر، خاصة مع استمرار ظهور المخاطر الناجمة عن التغير المناخي.

مؤشرات البورصة «تتباين»..و«العام» يتراجع 4.4 نقاط

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاربعاء على انخفاض مؤشر السوق العام 4ر4 نقطة ليبلغ مستوى 7312ر59 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر06 في المئة.

وتم تداول 206ر9 مليون سهم عبر 9305 صفقة نقدية بقيمة 44ر8 مليون دينار (نحو 143ر3 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 24ر9 نقطة ليبلغ مستوى 6015ر67 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر42 في المئة من خلال تداول 153ر2 مليون سهم عبر 5371 صفقة نقدية بقيمة 20ر2 مليون دينار (نحو 64ر6 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 17ر06 نقطة ليبلغ مستوى 7972ر35 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 0ر21 في المئة من خلال تداول 53ر7 مليون سهم عبر 3934 صفقة بقيمة 24ر6 مليون دينار (نحو 78ر7 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 21ر4 نقطة ليبلغ مستوى 6280ر37 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر34 في المئة من خلال تداول 84ر12 مليون سهم عبر 2470 صفقة نقدية بقيمة 9ر4 مليون دينار (نحو 30 مليون دولار).

وبلغت أحجام التداول الكلية في البورصة أمس 206.97 مليون سهم تقريباً، جاءت من خلال تنفيذ 9305 صفقة، حققت سيولة بقيمة تُقدر بنحو 44.85 مليون دينار بانخفاض نسبته 24.2 % عن سيولة أمس الأول البالغة 59.13 مليون دينار.

قطاعياً، سجلت مؤشرات 10 قطاعات ارتفاعاً أمس بصدارة التكنولوجيا بنمو نسبته 2.65 %، بينما تراجع 3 قطاعات أخرى يتصدرها الرعاية الصحية بانخفاض قدره 0.52 %.

وجاء سهم "عربي قابضة" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بارتفاع معدله 7.62 %، فيما تصدر سهم "سنام" القائمة الحمراء مُتراجعاً بحوالي 4.35 %.وحقق سهم "الكويت الوطني" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 5.79 مليون دينار مُتراجعاً بنحو 0.95 %، في حين تصدر سهم "جي إف إتش" نشاط الكميات بتداول 34.85 مليون سهم مُرتفعاً بواقع 0.99 %.

جلسة متباينة للبورصة

«أسواق المال» تحصل على شهادة «الأيزو» في إدارة أمن المعلومات

هيئة أسواق المال
Capital Markets Authority

أعلنت هيئة أسواق المال حصولها على شهادة "الأيزو" في إدارة أمن المعلومات (ISO/IEC 27001:2013) اذ يشمل نطاق الشهادة جميع أنظمة الهيئة في إدارة تقنية المعلومات والاتصالات بعد استيفاء المتطلبات الفنية والإدارية وتطبيق الضوابط الرقابية والأمنية لهذه الأنظمة.

وأكد رئيس مجلس مفوضي الهيئة المدير التنفيذي الدكتور أحمد الملحم في بيان صحفي أمس الاربعاء حرص الهيئة على حماية معلوماتها وبيانات الأشخاص الخاضعين لرقابتها تطبيقا لأفضل الممارسات العالمية في مجال أمن المعلومات اذ يعتبر المعيار (27001 ISO) واحدا من أكثر معايير أمن المعلومات الدولية موثوقية وشهرة.

وقال ان المعيار يحدد متطلبات نظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) وكيفية إدارة المؤسسات ومعالجتها لأمن أصول المعلومات كالمعلومات المالية والملكية الفكرية وكذلك المعلومات التي يتم تعهيدها للهيئة من قبل أطراف أخرى.

وذكر ان هذا الانجاز ثمرة للجهود المستمرة التي تبذلها الهيئة لحماية بياناتها من جميع أنواع المخاطر الداخلية والخارجية ضمانا لسلامة وتوافر البيانات والتحسين المستمر لنظام إدارة أمن المعلومات.

وبين الملحم ان شركة (TUV) العالمية المتخصصة في التدقيق على الإجراءات الخاصة بأمن المعلومات تحققت من امتثال هيئة أسواق المال لكل المتطلبات الفنية والضوابط الرقابية والأمنية وقامت بمراجعة جميع بنود المعيار الدولي حيث تأكد وجود السياسات الفعالة والإجراءات السليمة في تطبيقها.

وتأسست هيئة أسواق المال وفقا للقانون رقم 7 لسنة 2010 الذي أقره مجلس الأمة في فبراير 2010 وتعديلاته اذ تقوم الهيئة بتنظيم ومراقبة أنشطة الأوراق المالية وتحقيق مبدأ الشفافية والعدالة والكفاءة وإلزام الشركات المدرجة بتنفيذ مبادئ حوكمة الشركات وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة والمخالفة لقانون الهيئة.

«التجارية» توقع اتفاقية زيادة حدود تسهيلات ائتمانية بـ 9 ملايين دينار

أعلنت الشركة التجارية العقارية عن إتمام توقيع اتفاقية لزيادة حدود تسهيلات ائتمانية بمبلغ 9 ملايين دينار مع أحد البنوك المحلية في الكويت.وقالت "التجارية" في بيان للبورصة الكويتية، أمس الأربعاء، إن التسهيلات عبارة عن مرابحات إسلامية بغرض تمويل السداد الجزئي للمديونيات القائمة لدى بنوك محلية أخرى ولتمويل فرص استثمارية عقارية ولتمويل احتياجات رأس المال العامل وتمويل المشاريع تحت الإنشاء.

وأوضحت الشركة أن الاتفاقية لا يوجد لها أثر مالي في الوقت الحالي، وسيظهر الأثر عند استخدام تلك الحدود الائتمانية.

كانت أرباح الشركة ارتفعت بنسبة كبيرة بلغت 909.8 % في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري؛ لتصل إلى 16.432 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 1.627 مليون دينار لنفس الفترة من عام 2020.